التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية؟

New security threats and ways to defy them: what role for smart borders?

نوال بلحربي*
جامعة الجزائر 3. الجزائر
ddoudi926@gmail.com

تاريخ الارسال:2022/02/08 تاريخ القبول:2022/04/02 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص

شهدت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة بروز تهديدات أمنية جديدة تمس الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى، ولم تعد الحدود السياسية التقليدية قادرة على مواجهة خطر هذه التهديدات الجديدة بل أصبحت الحدود تمثل مصدر توتر أمني بالنسبة إلى العديد من الدول، والتي باتت غير قادر على احتواء المخاطر الأمنية الجديدة وتفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها، ممّا أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية لمفهوم التهديدات الأمنية على المستوى العالمي من جهة وفي آليات مواجهتها من جهة ثانية، ما أفرز جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة توسيعه وإضافة متغيرات جديدة له، واتجهت العديد من الدول إلى الاستثمار بدرجة كبيرة في أمن الحدود، وذلك في إطار ما يطلق عليها "الحدود الذكية". ومن خلال ورقتنا هذه نحاول معرفة المفاهيم التقليدية والحديثة للأمن وأهم صور التهديدات الأمنية الجديدة مبرزين أهمية ودور الحدود الذكية في مواجهة هذه التهديدات وحماية أمن الدول.

كلمات مفتاحية: الأمن. التهديدات الأمنية. الحدود الذكية.

Abstract:

The post cold War Era has been witnessed the emergence ofb new security threats, which touched the state on one hand and the individual in the other hand. The traditional political borders could not coping with the danger of these new threats, the border has become the source of security tensions for various states, which might not contain new security dangers and explain them and provide means and capabilities to counter them this led to review the basic assumptions of security threats in global level from one side, and methods to face them from the other side, this led to sort out an argument about nature and meaning of security concept and the need of expanding it , numerous states today tend to invest significantly in security borders, in the context of what's called smart borders this paper will attempt to acknowledge the traditional and modern security concepts, the types of new security threats through shed light on the importance and the role of smart borders.

Keywords :Security. Security threats. Smart borders.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهدت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة تطورا ملحوظا في مفاهيم الأمن مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية له، وبرزت تهديدات أمنية جديدة لم تكن معروفة تمس الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى، هذه التهديدات تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح إذ مست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة، وأصبحت الحدود التقليدية غير قادرة على التصدي لهذه التهديدات بل أصبحت هذه الحدود تمثل مصدر توتر أمني بالنسبة إلى العديد من الدول خاصة لما أصبح يرتبط بالحدود من معضلات أمنية جديدة مختلفة مثل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب الدولي، والصراع على الموارد والأوبئة...، وأصبحت الدول غير قادرة على احتواء المخاطر الأمنية الجديدة وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها، مما أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدّولية ما أفرز جدلا حول طبيعة ومكوّنات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له ليشمل القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية إضافة إلى القضايا التقليدية ذات الطبيعة العسكرية. وأصبح مفهوم الأمن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة والنظام الدولي بشكل عام، وهو ما دفع الدول إلى تعزيز الاستثمار بدرجة كبيرة في أمن الحدود، وذلك في إطار ما يطلق عليها "الحدود الذكية"، وهي الحدود التي يتم فيها استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل وتوسيع وتكثيف الضوابط الحدودية من أجل مواجهة خطر التهديدات الأمنية الجديدة.

نحاول من خلال ورقتنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للحدود الذكية التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة أو على الأقل التقليل من تأثيرها؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي المضامين التقليدية والجديدة لمفهوم التهديدات الأمنية؟ وما هي أهم صورها؟
- ما المقصود بالحدود الذكية وما هي آليات تفعيلها؟
- كيف تساهم الحدود الذكية في حماية أمن الدول من التهديدات الأمنية الجديدة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية الرئيسية والتي مفادها أنه بالرغم من التطور التكنولوجي والرقمي الذي يعرفه العالم والذي تستخدمه العديد من الدول لحماية حدودها وأمنها من التهديدات الأمنية الجديدة إلا أن آلية الحدود الذكية لم تمنع وبصورة كلية انتقال هذه التهديدات وتأثيرها من بلد لآخر.

استخدمنا المنهج الوصفي في وصف الظاهرة، إضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة محل الدراسة، معتمدين على التحليل.

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول الموضوع من خلال التطرق للعناصر التالية:

1- المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية

2- الاتجاهات الجديدة لمفهوم الأمن

3- مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية)

4- مفهوم الحدود الذكية وآليات تفعيلها

5- دور الحدود الذكية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

أولا: المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية

ركزت الدراسات الأمنية قبل الحرب العالمية الثانية على دراسة الأمن كضرورة تقتضيها سياسات الدولة من الجانب العسكري والاستراتيجي معتبرة أن تحقيق الأمن العسكري ينتج عنه تحقيق أمن الدولة، وبذلك فقد كان المنظور التقليدي للتهديدات الأمنية يركز على التهديدات ذات الطبيعة العسكرية وهذا ما نحاول توضيحه في هذا العنصر.

1. مفهوم الأمن: شرعا، لغة واصطلاحا

ركزت الشريعة الإسلامية في تحديدها لمفهوم الأمن على نحو إيجابي بأنه اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه، ولتحرره من قيوده التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، قال الله تعالى: "**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا** [1].

يتحقق الأمن للإنسان وفقا للشريعة الإسلامية من خلال الإيمان بالله على وجه اليقين والخوف من عقابه إذا عصاه، لأن الإيمان الصادق وتقوى الله في السر والعلن كفيل بأن يحقق للإنسان الأمن والطمأنينة، ويجعل علاقته بغيره من الناس علاقة ود وتعاون ومحبة وإخاء وهو ما يحقق الأمن لأفراد المجتمع ككل، يقول الله تعالى:"..... **فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين**" [2] ويقول أيضا: "**إن الذين قالوا ربّنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**"[3]

أما الأمن لغة هو نقيض الخوف وهو يعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف من الخطر سواء كان داخليا أو خارجيا. ومصطلح الأمن مشتق من الكلمة اللاتينية الأصل "Securus" التي تتكون من شقين "Se " وتعني بدون، وCurus وتعني عدم الارتياح، أي التحرر من عدم الارتياح في الأصل أي الحالة السلمية دون مخاطر أو تهديدات.

أما الأمن اصطلاحا فقد عرفه ارنولد وولفرز منذ 1950 على أنه "من جانب موضوعي محدد غياب التهديد على القيم المركزية الموجودة أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم[4]

2. المفهوم التقليدي للأمن

منذ معاهدة واستفاليا عام 1648 ارتبط مفهوم الأمن بالدولة القومية باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية والفاعل الرئيسي في النظام الدولي، مما أدى إلى ظهور مصطلح الأمن القومي. ارتبط مفهوم الأمن القومي ومنذ البداية بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع ومن ثم الأمن، وأوّل من وضع تعريفا للأمن القومي هو "والتر ليبمان" حيث يقول: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[5]

ولهذا فإن ارتباط مفهوم الأمن بالدولة يقتضي التركيز على أربعة عناصر أساسية هي كالآتي: [6]

-تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

- تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة

-رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة

بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات، وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسة تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

وقد سيطر الفكر الواقعي للأمن في مرحلة ما قبل الحرب الباردة على الدراسات الأمنية، وذلك بالتركيز على الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، كما أن الأولوية في ذلك هو تحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية، وعليه فإن القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها وغاياتها.

انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف داخل حدودها وبصلاحيات قانونية عليا، الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقة المتبادلة الموجودة بين المؤسسات السلطوية للدولة المحتكرة لوسائل الإكراه المادي المشروع والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في إطار هذه الدولة. [7] أمّا على المستوى الخارجي فإن هدف التفاعل بين الدولة والنظام الدولي هو تحقيق الأمن من خلال تعظيم سبل

الهيمنة بغرض ضمان البقاء كهدف أساسي للدولة خاصة في ظل غياب سلطة مركزية عليا تحد من خطر التهديدات الخارجية التي تواجه الدول.

أما الواقعية الجديدة تنطلق من افتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياساتها الخارجية، كما أنها توضح كيف أن هذه القوى النسقية مسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسات الخارجية للدول .

3- مفهوم التهديد الأمني

يقصد بكلمة "تهديد" من الناحية اللغوية محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن"[8] ويُعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين.

أما من حيث المعنى الايتمولوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبياً على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة توسعت دائرة التهديدات لتصبح ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي...)، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.

ويرى تيري ديبيل Terry L. Debel على أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت" تيري ديبيل[9]

أما باري بوزان فقد عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج"[10]

ويشترط في التهديد توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.

- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلاً: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.
- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد[11]

4- تعريف التهديدات الأمنية التقليدية

هو اسم يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص، كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب" ،مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما، فالتهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود دولة أخرى وتحرك أسطولها وقيام طائراتها بعمليات استطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية التي من شأنها إيقاع الرعب لدى هذه الدولة، وتهديدها بشن الحرب عليها بغية حملها على الرضوخ إلى مطالبها.

ومن خلال هذا التعريف نجد أن التهديدات الأمنية التقليدية (التماثلية) تركز على الجانب العسكري وما يحويه من تهديد على أمن الدولة، وغالبا ما تكون القوى في إطار هذه التهديدات متساوية أو متقاربة بحيث يشكل كل طرف تهديدا حقيقيا للطرف الآخر.

ثانيا: الاتجاهات الجديدة لمفهوم الأمن

إن التطور الذي كان حاصلا في العلاقات الدولية خاصة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي خلال فترة الحرب الباردة جعل الفواعل على المستوى الدولي يعيدون النظر في المفهوم التقليدي للأمن، إضافة إلى ما عرفه العالم مت تطور تكنولوجي سريع الوتيرة خاصة في مطلع الألفية الثالثة والذي جعل العالم عبارة عن قرية واحدة وتجاوزت التهديدات التقليدية حدود الدولة القومية السياسية، هذا الوضع الجديد أفرز فواعل جديدة لادولاتية وتهديدات أمنية لا عسكرية في معادلة القوة في العلاقات الدولية وبذلك انتقلنا إلى مفهوم جديد للأمن وللتهديدات الأمنية نوضحها في النقاط الآتية.

1. أثر التحولات التي رافقت فترة ما بعد الحرب الباردة على تحول مفهوم الأمن

أثرت المتغيرات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة **الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية** في العلاقات الدولية، مما يستوجب رصدها- التحولات- لتبيان مدى تأثيرها على تحول مفهوم الأمن كما يلي:

1.1. تراجع الدور التقليدي للدول

حيث لم تعد وظيفتي الدفاع والأمن حكرًا على الدولة القومية فقط بسبب بروز فواعل جديدة غير دولاتية تأثر في السياسة العالمية وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، إذ تعجز الدولة عن التحكم بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرتها واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر. والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجيه إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، من خلال اعتمادها على الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا، الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها (اختراق تحتي).

2.1. بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي

أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في أفريل سنة 1999 أقر قادة دول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما استراتيجيا معدّلا يتيح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم في ظل ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير "العولمة الأمنية" بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو- أطلنطي، وصار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة[12].

3.1. الجانب المعلوماتي الاتصالي

أتاح التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات والدوائر الفائقة التقدم واستخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة قدرة هائلة علي جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض، بما أزال حواجز المكان والزمان وأضعف فكرة المناعة السياسية للدولة باسم قيم أو باسم مصالح أو باسم سيادة.[13]

4.1. أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تأثيرها الواضح على مفهوم التهديد، إذ طرحت مفهوماً جديداً للأمن الدولي، سواء في شِقِّه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن والتي تقوم بالأساس على أن الإرهاب هو

أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب" –كمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم– وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية' كما حدث مع الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001، أي بعد الأحداث بشهر، وغزو العراق عام 2003، فضلاً عن الوسائل الأخرى كتجفيف المنابع المالية والاقتصادية للإرهاب.

لقد كانت أحداث سبتمبر فرصة للولايات المتحدة لصياغة إستراتيجيتها الأمنية الجديدة (إستراتيجية الهجمات الوقائية) والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية (وثيقة الأمن القومي الأمريكية لسنة 2002) ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع. إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت تحولا نوعياً في الموقف من الإرهاب سبب التحول النوعي هذا هو أن الإرهاب نفسه قد طرأ عليه تحول نوعي، ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته، وكانت الأهداف محلّ الفعل الإرهابي محدّدة والضحايا أقلّ، ووسائل الإرهاب قديما تشمل بصورة أساسية الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد واغتيال شخصيات مهمة، أما الإرهاب اليوم فقد حولته الولايات المتحدة الأمريكية من قوة هامشية وجانبية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار –الاتحاد السوفياتي – ولكنه خارج "شرعية" النظام العالمي ،هذا التحول النوعي للإرهاب من حيث الوسائل والأهداف وكذا من حيث أساليب المواجهة يمكن أن نربطه بما أسمته ماري كالدور في كتابها New and Old Wars Organized violence in Global Era "بالحروب الجديدة" أو ما أسماه كوردسمان الحروب غير المتكافئة/ اللامتماثلة Asymmetric .

2. المفهوم الجديد للأمن

ويعرف روبرت مكنمارا (Robert McNamara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن في كتابه "جوهر الأمن "

بأن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ضل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها الحقيقية للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.[14]

ويعرف باري بوزان (Barry Buzan) الأمن في العلاقات الدولية "هو العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي

ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيهما للأمن، فان الدولة والمجتمع يوجدان في انسجام أحيانا مع بعضهما ويتعارضان أحيانا. [15]

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الصلب والأمن الناعم، فالأمن الصلب هو ذلك المفهوم الذي يميز الطابع العسكري للأمن(الأمن التقليدي) والذي عادة ما يتبلور من اختلاف موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع التهديدات البيئة الأمنية التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم، فالأمن الصلب يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات مباشرة على وجه التحديد، أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، الجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات)...واللاجئين، المشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف، والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل وقد تكون ظاهرة عالمية، كما يمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى مفهوم الأمن الصلب إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تُستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر.

3. الأبعاد الجديدة للأمن

اتخذ الأمن بمفهومه الجديد أبعادا جديدة تركز على جميع جوانب الحياة معتبرة أن الفرد هو الأساس الذي يدور حوله موضوع الأمن، وبذلك يمكن أن نوضح هذا الأبعاد في بعدين رئيسيين هما:

1.3. الأمن الشامل

إن البلورة الفكرية الدقيقة لمفهوم الأمن الشامل تحددت في سنة 1994 بموجب تقرير التنمية البشرية لذات السنة، الذي حدّد ستة تحديات جديدة شاملة لها صلة وطيدة بالأمن وهي: النمو الديموغرافي، التفاوت الاقتصادي، النزوح الجماعي، التدهور البيئي، تجارة المخدرات، والإرهاب الدولي. بالإضافة إلى إسهامات لجنة رامفال سنة 1995 بتعمقها في موضوع الحكم الرشيد الشامل وعلاقة الديمقراطية بالأمن على المستوى الدولي، وفي ذلك محاولة لربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول، ونفوذها أمام التهديدات غير العسكرية للأمن.

2.3. الأمن الإنساني

يعد الأمن الإنساني من المفاهيم التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة تحليل مركزية لأي سياسة أمنية.

شهدت مرحلة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية، والتي شكلت البذرة الأولى لتبلور مفهوم الأمن الإنساني، من بينها ما طرحه بلاتز حول الأمن الفردي في سنة 1966، حيث يرى: "أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط المجتمعات وتمثل تعويضا بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من الجماعات أو السلطة[16] وفي هذا المعنى تحد نظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، بل أمن الدولة هو الذي يشكل المحور الأساسي لتحقيق أمن كل من بداخلها من أفراد.

ثالثا: مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة

انتقل مفهوم التهديدات الأمنية من الإطار العسكري البحت إلى ميادين أخرى أكثر شمولية وتعقيدا بحيث أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة تتعدى قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها أو الحد منها وذلك لتعدد صورها وتعقد وتشابك عناصرها وصعوبة التحكم أو التنبؤ بها، لهذا سنحاول التطرق لمفهومها ولأهم صورها في النقاط الآتية.

1.تعريف التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية)

يعرف" روبرت كابلان" R.Kaplan في مقال نشر له بمجلة The Atlanticتحت عنوان " The coming Anarchy" الفوضى الآتية / القادمة أن:

الندرة Scarity، الجريمة Crime، الاكتظاظ السكاني Over population، العشائرية Tribalism، الأمراض.. تشكل تهديدا للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه: "بالنسيج الاجتماعي لكوكبنا"

تُسمى التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى. ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول .

وتم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي: [17]

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية والغير مألوفة.
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

2.تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة

فضل باري بوازن وتوافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية Typeof threats by sector كما يلي: [18]

1.2. تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

2.2. تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

3.2.تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

4.2. تهديدات ذات طابع مجتمعي: تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي–الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

5.2. تهديدات تستهدف القطاع البيئي: وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

وقد فرّق باري بوزان بين الدول القوية Strong states والدول الضعيفة weak states خاصة وأن هذه الأخيرة قد تكون مصدر لا أمن عالمي فضلا عن إمكانية أن تكون هذه الدول في القطاعات الخمس للأمن مصدرا لتهديد أمن مجتمعاتها اقتصاديا، سياسيا، مجتمعيا، بيئيا، وحتى عسكريا. ليضيف في الأخير إلى قائمة التهديدات الأمنية سالفة الذكر مجموعة من **التهديدات الأمنية المتغيرة والخاضعة للسياقات الزمنية المختلفة** كتلك المتعلقة بالثورة في مجال التكنولوجيات.

هذا وقد استرعى موضوع التهديدات الأمنية اللاتماثلية اهتماما متزايدا من قبل المراكز والمعاهد العالمية ذات الصلة، وفي هذا السياق فقد حدّدت دراسة بحثية قام بها "المركز الفنلندي للدراسات الروسية

والأوربية" خمسة أنواع من التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة "بالأمن الناعم" وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مهددات أمن الأفراد، الدولة والمجتمع: [19]

المخاطر الفردية (Individual Risks): كتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

المخاطر المجتمعية (Community Risks): مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية.

تهديدات عابرة للحدود (Cross Border Threats): مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

الأزمات الزاحفة (Ceeping Crises): ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية.

الكوارث المحتملة (Potentiel catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، كالأعاصير والمشاكل البيئية الكبرى.

3. بعض صور التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية)

هناك صعوبة في تقسيم التهديدات الأمنية المستجدة إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية على اعتبار وجود تهديدات تتعدى التصنيف السابق نظرا لطبيعتها عبر الوطنية، وأهم هذه التهديدات نذكر:

1.3. الإرهاب الدولي

هناك إشكالية حول إيجاد تعريف معين للإرهاب يتم الانطلاق منه لقياس هذه الظاهرة، كما لا يوجد إجماع حول تعريف ملائم حول هذا التهديد المتنامي . بالرغم من وجود اتفاق على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء انتشار الإرهاب بما فيها الجهل والفقر والإحساس بالظلم. حيث يعتبره "دافيد تيكر David Tucker "في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد[20]) ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي، ويمثل عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول.

وتستخدم الجماعات الإرهابية طرق جديدة وهجينة يتعدى الطرق تقليدية لتنفيذ هجماتهما كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشفرة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وهو ما يزيد من خطورة التهديدات التي تمثلها هذه الجماعات.

2.3. الجريمة المنظمة الوطنية والعبر وطنية

تعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية. وساهم في انتشار الجريمة المنظمة العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والسلاح.

3.3. الهجرة غير الشرعية

يقصد بالهجرة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويقصد بالهجرة الشرعية تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، أما الهجرة غير الشرعية تعني دخول الأشخاص بطريقة غير قانونية وشرعية إلى إقليم دولة أخرى بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق للدخول من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، أو التسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوازات سفر مزورة وغيرها.

وتؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي والأمن العالمي من خلال ما يقوم به هؤلاء المهاجرين من جرائم وأعمال إرهابية لعدم توفر مناصب الشغل نتيجة لوضعهم غير القانوني في الدولة المستقبلة، كما قد يستغل هؤلاء من قبل الجماعات الإرهابية، أو يؤثرون على النسيج الاجتماعي والثقافي و حتى على البنية الاقتصادية للدولة المستقبلة.

4.3. الصراع الداخلي والدولي

فالصراع الداخلي يظهر في النزاعات الداخلية والأزمات السياسية التي تشهدها أغلب دول العالم الثالث خاصة في القارة السمراء وأمريكا اللاتينية وكذلك ثورات الربيع العربي ما أثر على الأمن الإقليمي والدولي، أما الصراع الدولي فينعكس في النازعات والحروب الإقليمية الموجودة في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، تزايد انتهاكات سيادة الدول باسم حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب.

5.3. انتشار الأسلحة النووية و الكيميائية والبيولوجية

تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لبحوث السلام أنه لغاية 2020 هناك نحو 5000 سلاح نووي منتشر، وجاهز للاستخدام عالميا، وأن هناك حوالي 3000 من هذه الرؤوس على درجة عالية من الاستعداد وجاهزة للإطلاق خلال دقائق، وفي المجموع هناك نحو 20500 رأس حربي نووي، تمتلك منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 90%.

رابعا: مفهوم الحدود الذكية وتقنيات تفعيلها

نقلت الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات العالم من مرحلة تقليدية تعتمد على الحدود السياسية للحفاظ على أمنها القومي والتصدي للتهديدات الأمنية التقليدية إلى عالم مفتوح الحدود يواجه خطر تهديدات أمنية لا تعترف بالحدود السياسية بل تتعداها وبكل بساطة لضرب أمن الدول ونقل التهديدات الأمنية الجديدة من دولة لأخرى، وبناء على هذا فقد أصبح على الدول التفكير في إيجاد صيغة جديدة لتأمين أراضيها والحفاظ على أمنها القومي، معتمدة في ذلك على ما توصلت إليه التكنولوجية الرقمية المتطورة فيما يسمى بالحدود الذكية.

1.تعريف الحدود الذكية

يقصد بالحدود الذكية استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود باستخدام تقنيات متطورة وفعالة مثل طائرات المراقبة بدون طيار، أجهزة كمرات المراقبة CCTV بالأشعة تحت الحمراء لحماية ومراقبة الحدود، وغالباً ما يشتمل عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحدود الذكية على قدرات وأنظمة القياسات الحيوية وتبادل المعلومات، "وتعتمد هذه الأنظمة الجديدة على نشر مجسات وأنظمة استشعار يتم توزيعها بحيث تضمن سرعة الوصول إلى الهدف والرد عليه في أقصر وقت ممكن عن طريق اختصار العديد من الخطوات على صعيد العامل الزمني"[21]

2.التقنيات الذكية لمراقبة الحدود

يتميز المشهد الحدودي للدول في عالم افتراضي مادي بوجود العديد من التهديدات الأمنية التي لا يمكن لآليات حماية الحدود التقليدية من التصدي لها، وهذا ما أجبر الحكومات على تحسين طريقة إدارة حدودها، وذلك من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا حديثة تعتمد على نظام معلوماتي متطور جدا، وبالرغم من تعدد هذه التقنيات بحيث لا يمكن حصرها في هذه الورقة إلا أننا نحاول التطرق لأهمها كما يلي:

1.2. على الحدود المفتوحة

1.1.2. تقنية تحليل البيانات: ففي السابق كانت تجمع البيانات من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرات، والمعابر الحدودية، أما اليوم أصبح الجمع من مصادر متعددة مثل شركات السفر، ووكلاء الشحن، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الذكاء الاصطناعي كمكون مهم في جمع المعلومات وتحليل البيانات في مسألة إدارة الهجرة وتسوية أوضاع اللاجئين.

2.1.2 تقنية التحقق من الهوية: كانت عملية التحقق من هويات الأفراد عادة ما تتم باستخدام معلومات شخصية مثل جواز السفر والتي تكون أحيانا كثيرة مبنية على وثائق مزورة من قبل الشخص، أما اليوم فأصبحت تستعمل بيانات بيومترية من خلال بصمة قزحية العين وفقا لنظام مراقبة الحدود الآلي مما يساهم في تسريع التعرف على الهوية ويقلل إلى حد كبير من المعوقات في إجراءات الهجرة والحفاظ في الوقت نفسه على مراقبة أمنية قوية لكل مسافر.

3.1.2. تقنية التفتيش غير الاقتحامي: ويقصد به استخدام المعدات والأجهزة التقنية مثل التصوير بأشعة اكس وأشعة جاما، التي تتيح تفتيش الشحنات دون الحاجة إلى فتحها أو تفريغها[22]. وقد استخدمت في الكشف عن الأسلحة، أو المخدرات المخفاة، والموارد الإشعاعية غير المشروعة، وأيضا في منع تهريب الأفراد.

2.2. على الحدود غير المفتوحة: استحدثت أنظمة تقنية حديثة ومتطورة يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1.2.2. السياج الأمني: Security Fence

السياج الأمني، سياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية و أمواج ميكرو ويفية، يستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة وفي محيط المراكز الحدودية، في حالة اختراق هذا السياج يرسل إشارات مباشرة لمراكز المراقبة، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من إجراء اللازم وضبط أي عملية تسلل. ويستخدم هذا السياج لمنع تسلل الإرهابيين والمهاجرين غير الشرعيين ولضمان أمن الحدود مع الدول التي تعرف توترات وحروب مثل السياج الأمني الذي أقامته العربية السعودية على حدودها مع اليمن.

2.2.2. كاميرات المراقبة الحرارية Thermal Surveillance Cameras

تستخدم هذه التقنية على الحدود من أجل تأمينها، وهي جهاز يقوم بالتصوير باستخدام الأشعة تحت الحمراء بدلا عن الضوء المرئي، حيث يصعب التشويش على هذه الأجهزة كما أنها لا تتأثر بالعوامل الطبيعية كالرياح والأمطار والضباب وتعتبر الحل الأمثل لحرس الحدود لتفادي أي تسلل أو تهريب للأشخاص أو البضائع.

3.2.2 المستشعرات الحرارية

يمكن استخدام هذه المستشعرات في العديد من المنصات مثل الاستطلاع والمراقبة وفي بحوث رؤوس الصواريخ وفي أنظمة الاستهداف وفي المركبات الجوية بدون طيار.

4.2.2. نظام الرادار

يعمل على مساحات واسعة مفتوحة وضمن ترددات غير مضرة تكشف الدخلاء، ويتكامل هذا النظام مع نظام كمرات المراقبة CCTV ويستخدم بشكل عام على حدود الدول ذات الطبيعة المفتوحة،

ومن أنظمة الرادار المستخدمة للمراقبة الحدودية، الرادار الأمريكي STS 12000 البعيد المدى، والرادار الأوروبي BUR الذي يستخدم تكنولوجيا المسح الإلكتروني النشط، ويؤمن الرادار مصدرا مهما للتعقب وتغطية المناطق الواسعة، وهو يصنف الدخلاء الراجلين، والذين يستخدمون المركبات، ويوفر قدرة رصد مستمرة في كل أحوال الطقس [23].

5.2.2 كابلات الألياف الضوئية الحساسة

تعمل على التقاط أي اهتزاز مهما كان مصدره، وترسله إلى جهاز يحدد الإحداثيات المكان الصادر عنه الاهتزاز، هذا النظام يتكامل مع نظام الكاميرات CCTV فيتم توجيه الكاميرات الأقرب إلى المكان المقصود، ويستعمل عادة لمراقبة الحدود.[24]

6.2.2.أنظمة الرؤية الليلية Night Vision

تنقسم معدات الرؤية الليلية إلى نوعين رئيسيين هما: أجهزة التكثيف الضوئي والتي تعمل على تكبير الضوء المتبقي ليلا والمنعكس على الأهداف لذا يمكن تنعدم الرؤية بها إذا كانت الإضاءة ضعيفة، وأجهزة الرؤية الحرارية والتي تستغل الإشعاع الحراري الذاتي الصادر عن الأجسام في الرؤية بدلا عن الاعتماد كلية على الإشعاع المرتد عنها. وباستخدام الأشعة تحت الحمراء، تستطيع هذه الكاميرات على إظهار الصور في الظلام الدامس، والتي لا تستطيع العين البشرية المجردة رؤيتها[24] .

7.2.2 جهاز الكشف عن المتفجرات ADE

يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات، ويعتمد على الكشف عن الأيونات السالبة والموجبة مما يتيح الكشف عن آثار المتفجرات. وتعتبر شركة ATSC البريطانية هي المتخصصة في تصنيع هذا الجهاز وتقول بأن هذا الجهاز بإمكانه الكشف عن المتفجرات والمخدرات والأطعمة والأجساد البشرية وتهريب العاج والأوراق النقدية على مسافات تصل إلى 1 كلم وتحت الأرض ومن خلال الجدران وتحت الماء وحتى من طائرات على ارتفاع 5 كلم.

8.2.2.الطائرات بدون طيار Remote Control Planes

هي عبارة عن طائرات تجسس بدون طيار، صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وتنقل تقارير حية ومباشرة عما يدور بالمنطقة.

خامسا: دور الحدود الذكية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

إن اللجوء إلى التقنيات الذكية لمراقبة الحدود من أجل التصدي ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة أصبح ضرورة يقتضيها الأمن القومي لكل دولة، وقد سعت العديد من الدول إلى اعتماد الحدود الذكية

كآلية متطورة لتحقيق أمنها الداخلي ومنع انتقال التهديدات الأمنية الجديدة إليها، ومن خلال العناصر التالية نوضع أهمية الحدود الذكية وما وفرته في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

1.استفادة كبيرة من الحدود الذكية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

1.1.تعزيز قدرات مواجهة الإرهاب

يعتبر الإرهاب من أخطر التهديدات الأمنية الجديدة في الوقت الحالي، إذ نجد انتقال العديد من الأشخاص في مناطق النزاع للانضمام إلى المجموعات الإرهابية متخطين الحواجز الأمنية وحتى الحدود الوطنية للدولة، لهذا فإن حماية الحدود حماية فاعلة أمر جوهري لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وغالبا ما يسافر المجرمون والإرهابيون باستخدام وثائق هوية مزورة، لذا نجد أن جل دول العالم كثفت استثماراتها في الآونة الأخيرة لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث استخدمت الدول تقنيات حديثة لضبط حدودها، واهتمت بتحليل "البيانات الضخمة" المتعلقة بالحدود، وتعتمد تقنيات تحليل "البيانات الضخمة" بصورة أساسية على البنى التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات.

نجد مثلا أن الإنتربول يتيح لبلدانه الأعضاء إمكانية الوصول إلى مجموعة من قواعد البيانات للتدقيق في بيانات الأشخاص وجوازات السفر والمركبات، وبوسع موظفي المكاتب المركزية الوطنية الاستفادة من قواعد البيانات هذه، ويمكن توسيع نطاق الوصول إليها ليشمل الأفراد العاملين في الخطوط الأمامية عند المعابر الحدودية لمواجهة خطر انتقال العناصر الإرهابية.

2.1.معالجة أفضل لأزمات الهجرة

استثمرت الدول والمنظمات الإقليمية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في المجالات المرتبطة بالحدود الذكية؛ بسبب الالتزامات بمعالجة أزمات الهجرة، والسعي إلى ضبط الحدود الجنوبية للولايات المتحدة أو حدود الاتحاد الأوروبي مع جيرانه.

مثلا ومنذ 2015 تم اعتماد سلسلة من الإجراءات الذكية لتعزيز مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، فوكالة فرونتكس توسعت إلى شرطة ذكية لمراقبة الحدود والشواطئ الأوروبية، كم وقع الاتحاد الأوروبي وتركيا عام 2016 على اتفاقية لخفض الضغط على اليونان كما تم تجهيز حدود منطقة شنغن بوسائل مراقبة ذكية. وهذه الإجراءات أدت إلى تراجع كبير في عدد الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني.

3.1. تسهيل مهام حراسة الحدود

تعتبر الحدود الإلكترونية أكثر اتساعاً بكثير من الحدود البرية أو البحرية التقليدية. فيمكن أن تتبع الحدود الذكية شيئاً أو شخصاً مهماً على بعد أميال عديدة من أي خط حدودي رسمي. ومن شأن الحدود الذكية القضاء على العمل الشاق لوكالات أمن الحدود.

ويتطلع النظام الأوروبي لمراقبة الحدود الخارجية الذي سيقوم بتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين سلطات مراقبة الحدود، إلى زيادة مراقبة الحدود البحرية والبرية للاتحاد الأوروبي أيضاً باستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات الجديدة، وأجهزة الاستشعار البحرية، ونظم التتبع بالسواتل. وعلاوة على ذلك، سينشئ الاتحاد الأوروبي، من خلال "حزمة الحدود الذكية" التابعة للاتحاد، واحدة من أكبر قواعد البيانات البيومترية في العالم، التي سيكون أحد أهدافها الرئيسية هو تحديد الأشخاص الذين يتجاوزون المدة المحددة في تأشيرات الدخول، علاوة على منع الهجرة المخالفة للقانون. كذلك يتجلى تأمين مراقبة الحدود من القرار الذي اتخذ مؤخراً بجعل صندوق الحدود الخارجية جزءاً من صندوق الأمن الداخلي الجديد.

2.القيود على أمن الحدود الذكية

تقدم الحدود الذكية فرص عديدة للدول لتعزيز أمن حدودها في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، لكن ثمة قيودا تحد من تلك الفرص. ويمكن استعراض ذلك عبر ما يلي:

1.2.العجز عن منع صراعات الحدود

على الرغم من المزايا العديدة لتقنيات الحدود الذكية، فإنها لا تجعل الصراع الحدودي أو الهجمات المباشرة من قبل الأعداء أقل احتمالا؛ ففي عصر الهجمات الإلكترونية والأخبار المزيفة وهجمات الطائرات بدون طيار، يمكن لأطراف ثالثة، بما في ذلك الإرهابيون، ضرب أي مكان في العالم. وعلى سبيل المثال، تسبب هجوم بطائرة بدون طيار في إحداث دمار لمنشأة أرامكو السعودية في سبتمبر 2019.

2.2.خطر بروز تحليلات كاذبة

يعتبر تحليل البيانات عبر تقنيات الحدود الذكية أمرا محفوفا بالتحديات، بما في ذلك خطر الإجابات الكاذبة. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي إدخال بيانات غير صحيحة إلى ظهور تحليلات غير دقيقة، وبالتبعية اتخاذ قرارات خاطئة.

3.2.احتمالية اختراق البيانات

يظل خطر اختراق البيانات من أهم مثالب الحدود الذكية، إذ إن الحدود الذكية تعتمد على البيانات الضخمة والحيوية، مثل جمع معلومات بصمات الأصابع وشبكية العين من قبل وكالات أمن الحدود في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، تم الإبلاغ في يونيو 2019 عن انتهاك قاعدة بيانات هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة.

مثلا ومن خلال رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي خلال السداسي الأول من العام الجاري يرغب ماكرون في المضي قدما بسن تشريعين رئيسيين بشأن الحماية الرقمية ألا وهما قانون الخدمات الرقمية وقانون الأسواق الرقمية. فالتشريع الأول "الحماية الرقمية" سيرمي إذا تم التصديق عليه إلى مكافحة المعلومات المضللة والممارسات الإعلانية الغامضة وأيضا المحتوى غير القانوني على شبكة الإنترنت.

أما التشريع الثاني "قانون الأسواق الرقمية" فسوف يستهدف الحد من سيطرة كبرى شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات المهيمنة على الانترنت ومنعها من أي محاولة لإساءة استغلال قوتها ونفوذها.[25]

4.2 التكلفة المرتفعة

تتطلب تقنية الحدود الذكية مبالغ مالية ضخمة من أجل تصنيع أو اقتناء الأجهزة الرقمية المتطورة والمستخدمة في تأمين الحدود، إضافة إلى تكلفة تكوين مستخدميها وهذا ما يقف كعائق أمام الدول الفقيرة في تطبيق الحدود الذكية، وتبقى هذه الآلية متاحة فقط للدول الغنية.

مثلا زادت ميزانية الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود (فرونتكس) بانتظام من 2.19 مليون يورو في عام 2006 إلى ما يقرب من 42 مليون يورو في عام 2007، وبلغت 87 مليون يورو في عام 2010 [26].

الخاتمة

ما يمكننا استنتاجه من هذه الورقة البحثية أن موضوع الأمن والتهديدات الأمنية ما يزال ميدانا خصبا في الدراسات الأمنية وفي ميدان العلاقات الدولية نظرا لطبيعة التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم والتي جعلته قرية كونية صغيرة قادرة على احتواء العديد من المتغيرات والفواعل اللادولاتية التي يصعب التحكم فيها أو رصد تهديداتها.

إن التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة نقلتنا من المفهوم التقليدي للأمن وللتهديدات الأمنية والذي يركز على الجانب العسكري إلى المفهوم الجديد لهما والذي أصبح شاملا لجميع المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافي والبيئية والتكنولوجية وحتى الإنسانية، وأصبحت التهديدات الأمنية الجديدة أكثر تعقيدا وترابطا وانتشارا وعالمية.

وفي ظل تعدد صور التهديدات الأمنية الجديدة وتعقدها أصبحت الحدود التقليدية للدول غير قادرة على التصدي لهذه التهديدات ما أدى بالعديد من الدول المتقدمة الاستثمار في أمن الحدود بالاعتماد على التكنولوجية الرقمية لمراقبة الحدود في إطار ما يعرف بالحدود الذكية والتي تسعى من خلالها إلى الحد من مخاطر التهديدات الأمنية الجديدة والتي لا تعترف بالحدود السياسية للدول.

وبذلك فإن التهديدات الأمنية الجديدة المتشابكة الفواعل والغامضة المصدر والشديدة التأثير على الأمن العالمي من الصعب التنبؤ بها وكذا التحكم فيها أو تفاديها، وتبقى التكنولوجية الرقمية هي أفضل حل لمراقبة الحدود المفتوحة وغير المفتوحة، وقد أثبتت تقنية الحدود الذكية فعاليتها في التصدي للعديد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود بالاعتماد على تقنيات رقمية جد متطورة وفرت الجهد والوقت والأهم من ذلك وفرت الأمن، لكنها مازالت لم تحقق الأمن الكلي والشامل في ضوء تعقد هذه التهديدات الجديدة وإمكانية استغلالها من أطراف خارجية أو داخلية عبر القرصنة الإلكترونية...إضافة إلى تكلفة تطبيق الحدود الذكية العالية والتي تجعل دول العالم الثالث عاجزة عن ذلك.

الهوامش

[1] سورة النور، الآية 55

[2] سورة آل عمران، الآية 175

[3] سورة الأحقاف، الآية 13

[4] كبابي صليحة، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، العدد38، ديسمبر2012، ص 231.

[5] الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المنظمة العربية للعلوم السياسية، العدد19، ص 14،13.

[6] جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، العدد 8، جانفي 2014، ص21.

[7] المرجع نفسه، ص22.

[8] عكروم لندة، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص30.

[9] (ـــــ)، إستراتيجية الشؤون الخارجية...منطق الحكم الأمريكي، ترجمة شحادة وليد، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم، بيروت، 2009، ص 258-261.

[10] المرجع نفسه، ص270.

[11] جارش عادل، مُقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، فبراير 2017، ص21.

[12] فريجة أحمد، فريجة لدمية، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، 13ديسمبر 2019، على الرابط http://arabprf.com/?p=2285 ، اطلع عليه يوم 20 مارس 2021، الساعة 20:00.

[13] المرجع نفسه.

[14] رحموني فاتح النور، تأشيرات على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط نهاية الحرب الباردة، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016، ص51.

[15] حاج محمد فضيلة، إشكالية الأمن المجتمعي في العلاقات الدولية، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد11، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، سبتمبر2016، ص 16.

[16] عرفة خديجة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2009 ، ص 21 .

[17] جارش عادل، مرجع سبق ذكره، ص22.

[18] أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سبق ذكره.

[19] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[20] جارش عادل، مرجع سبق ذكره، ص23.

[21] علي محمد علي، أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية، مجلة درع الوطن، على الرابط https// :www.nationshield.ae، اطلع عليه يوم 15 جانفي 2022، الساعة 18:00.

[22] الأمم المتحدة: مرشد تنفيذ تيسير التجارة، تقنية التفتيش غير الاقتحامي، على الرابط: http// :tfig.unece.org، اطلع عليه يوم 12 جانفي 2022، الساعة 15:00.

[23] الحمود وضاح، استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، مركز الدراسات والبحوث، أبو ظبي، ص44

[24] شعبان عماد، أنظمة المراقبة والكشف: أنواعها وأوجه استخدامها، مجلة الجيش، العدد 361، تموز 2015، على الرابط www.lebarmy.gov.lb، اطلع عليه يوم 15 جانفي 2022، الساعة 20:30.

[25] الشروق، مع بدء رئاستها للاتحاد الأوروبي. فرنسا تركز على الحماية الرقمية، على الرابط:https://p.dw.com/p/45DSk اطلع عليه يوم 26 جانفي 2022، الساعة 14:00.

[26] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، على الرابط https://undocs.org، اطلع عليه يوم 30 جانفي 2022، الساعة 15:00.